

أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في مصر

سلوى صالح كامل^(١) - محمد كمال الدين أبو عجوة^(٢) - إبراهيم سعد المصري^(٣) - خالد فتحي جابر^(٤)
(١) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة جامعة عين شمس (٣) أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (٤) الجامعة الحديثة للنظم والمعلومات

المستخلص

هدفت الدراسة إلى دراسة مدى تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الحوافز ومدى توافقها مع المعايير الدولية التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر. ودراسة أثر كل نوع منها على قرارات المستثمرين الأجانب عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من عينة مستهدفة من الخبراء والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والضرائب والاستثمار. وتم توزيع استبيان إلكتروني لجمع البيانات. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الحوافز الضريبية وقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك علاقة دالة بين البعد التشريعي والتنظيمي للحوافز وبين تلك القرارات. انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها ضرورة إجراء مراجعة دورية وشاملة لمنظومة الحوافز الضريبية المعمول بها، بهدف ضمان توافقها مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، ومعايير المنافسة الإقليمية، واحتياجات المستثمرين الأجانب، على أن تُنفذ هذه المراجعة بالتنسيق بين الجهات الضريبية والاستثمارية المختصة. كما توصي الدراسة بإعداد ونشر دليل رسمي موحد يتضمن كافة الحوافز الضريبية المتاحة، مصنفاً حسب القطاع والموقع الجغرافي ونوع النشاط، مع توضيح الشروط والإجراءات المرتبطة بها، لتعزيز الشفافية وتسهيل اتخاذ القرار من قبل المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ البيئة؛ التنمية المستدامة.

المقدمة

تلعب الحوافز الضريبية دوراً أساسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية الاقتصادية في مصر. تهدف الحكومة المصرية إلى تحسين بيئة الاستثمار من خلال تقديم تخفيضات ضريبية وإعفاءات للمشاريع الجديدة، مما يقلل التكاليف ويزيد جاذبية السوق المصرية للمستثمرين. هذه الحوافز لا تعزز فقط من تنافسية مصر عالمياً، بل تسهم أيضاً في خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فهم تأثير هذه الحوافز على بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ضروري لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية وجذب الاستثمارات التي تدعم التنمية الشاملة في البلاد.

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة لتعزيز الصادرات من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، ويُعد مصدراً هاماً للتمويل في الدول النامية والمتقدمة. يأتي هذا النوع من الاستثمار عادةً عبر تأسيس شركات جديدة أو شراء حصص في الشركات المحلية، ويشمل قطاعات متنوعة كالصناعة، والخدمات المالية، والسياحة، والزراعة (محمد، ٢٠٢٣، ص ١٦٧٩). تعتمد جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر على عوامل مثل الاستقرار السياسي، والبنية التحتية، والسياسات الاقتصادية، وحجم السوق، والتشريعات. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين التكنولوجيا، وزيادة فرص العمل، ورفع إنتاجية الاقتصاد، كما يعزز الإيرادات الحكومية وينقل المهارات والخبرات، ويحسن البنية التحتية في الدول المستضيفة.

مشكلة الدراسة

تواجه مصر تحديًا كبيرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تُعد عاملاً حيويًا لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتقديم حوافز ضريبية تستهدف تقليل تكاليف الاستثمار وزيادة جاذبية السوق المصري، إلا أن تأثير هذه الحوافز على بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال غير واضح بشكل كامل لذا تكمن مشكلة الدراسة في ضرورة فهم مدى فعالية هذه الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما إذا كانت تلك الحوافز تحقق النتائج المرجوة في تعزيز بيئة الاستثمار في مصر، وما هي التحديات التي قد تعوق تحقيق تلك الأهداف.

أسئلة الدراسة

هناك بعض التساؤلات التي تتعلق بمشكلة البحث وهي تتمثل في الآتي:

- ١- ما مدى تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؟
- ٢- ما مدى ملاءمة السياسات الضريبية التحفيزية الحالية لاحتياجات المستثمرين الأجانب ودورها في دعم القطاعات ذات الأولوية التنموية؟
- ٣- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة

- ١- التعرف على مدى تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر
- ٢- تقييم مدى ملاءمة السياسات الضريبية التحفيزية الحالية لاحتياجات المستثمرين الأجانب ودورها في دعم القطاعات ذات الأولوية التنموية.
- ٣- تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: فهم أعمق لأثر الحوافز الضريبية على بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، من خلال تحليل الأدوات والسياسات التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب. ستساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما ستقدم رؤية شاملة حول مدى فعالية الحوافز الضريبية كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

الأهمية التطبيقية: نتائج هذه الدراسة قد توفر للحكومة المصرية وصناع القرار بيانات دقيقة وإرشادات لتحسين السياسات الضريبية وجعلها أكثر فعالية في جذب الاستثمارات الأجنبية. كما يمكن أن تساعد في توجيه الجهود نحو تطوير بيئة استثمارية أكثر تنافسية، تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير فرص عمل جديدة.

الأهمية الموضوعية: تكتسب الدراسة أهمية خاصة نظراً لتركيزها على تحليل تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وانعكاس ذلك على تحقيق التنمية المستدامة في مصر. وذلك في ظل التوجه العالمي لاستخدام الحوافز الضريبية كأداة تنافسية بين الدول النامية، وارتباطه برؤية مصر ٢٠٣٠. كما أن التعديلات الحديثة في التشريعات الضريبية تجعل من الضروري تقييم فعالية هذه الحوافز.

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتفرع من ذلك الفرض عدة فروض فرعية:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد التشريعي والتنظيمي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد المالي والاقتصادي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد الزمني للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسات السابقة

١- دراسة: بيبيرس، محمد السيد محمد (٢٠٢٣) بعنوان: الجناات الضريبية الدولية بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٣، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال منهجية تحليلية وصفية شملت مراجعة التشريعات الضريبية وتجارب دولية مماثلة. وأظهرت النتائج أن الحوافز الضريبية تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمار، لكنها تحتاج إلى إعادة هيكلة لضمان استهداف المشروعات المستدامة بشكل أكثر فاعلية. وأوصت الدراسة بتحسين معايير منح الحوافز، وزيادة الشفافية، وتعزيز آليات المتابعة والتقييم لضمان تحقيق الأثر المطلوب على الاستثمار والتنمية المستدامة.

٢- دراسة: حسن، حسين سيد (٢٠٢٣) بعنوان: أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية " دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٣، العدد ١، المعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات والإدارة - أكاديمية الفراعنة

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، وقد تم تصميم قائمة استقصاء لاختبار فروض الدراسة، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والخصم الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين، ووجود وجود علاقة ارتباط طردية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات، ووجود علاقة ارتباط عكسية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية وحوافز الاستثمار. كما توصل الباحث إلى وجود تأثير معنوي للخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، ووجود تأثير معنوي للتجاوز عن مقابل

التأخير والضريبة الإضافية والغرامات على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، وعدم وجود تأثير معنوي لحوافز الاستثمار على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية.

٣-دراسة: أحمد، نضال رؤوف (٢٠٢٣) بعنوان: الحوافز الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، العدد ٤٥.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الحوافز الضريبية في تعزيز الحصيلة الضريبية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تقييم فاعلية هذه الحوافز كأداة اقتصادية تدعم النشاط الاقتصادي ورفاهية المجتمع. واعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي باستخدام استبانة وزعت على ٢٥٠ مشاركاً من إدارات الشركات والأعمال التجارية بالهيئة العامة للضرائب. وأظهرت النتائج أن الحوافز الضريبية تعد أداة مؤثرة في دعم النشاط الاقتصادي شريطة وجود قوانين وتعليمات تضمن تحقيق أهدافها بفاعلية. وأوصت الدراسة بإعادة صياغة التشريعات الضريبية لضمان تحقيق الأثر المطلوب على الإيرادات الضريبية وتعزيز الاستثمارات المستدامة.

٤-دراسة: عودة، رحمه فتحي إبراهيم عودة؛ مفيد ظاهر؛ عبد الناصر (٢٠٢٣) بعنوان: أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد ٧، العدد ٢.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين، حيث تناولت الحوافز الضريبية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وقانون تشجيع الاستثمار. شملت هذه الحوافز إعفاءات عائلية، تخفيضات ضريبية، وترويج للاستثمار. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت استبانة وزعت على عينة عشوائية من ٣٧٧ صاحب مؤسسة صغيرة في شمال الضفة الغربية، وتم الحصول على ٣٦٥ إجابة صحيحة. أظهرت النتائج أن للحوافز الضريبية تأثيراً معنوياً على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة، حيث تسهم في توفير أموال المستثمرين وتشجيعهم على الادخار والاستثمار. وأكدت الدراسة أن الشرائح والتخفيضات الضريبية تسهم في جذب المستثمرين، وأن الحوافز التشجيعية على المدفوعات تشجع المستثمرين على سداد الضرائب بالتقسيط. أوصت الدراسة بزيادة الحوافز لتشجيع الاستثمار في المناطق الأقل استثماراً، وتبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين، إضافة إلى ضرورة توعية أصحاب الأعمال بالمزايا والإعفاءات المتاحة لهم.

٥-دراسة: الجهني، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٢٣) بعنوان: دور الحوافز التشريعية والضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي، مجلة جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٠، العدد ٨٢.

هدفت الدراسة إلى تحليل الحوافز التي تسهم في جذب المستثمرين الأجانب، مع التركيز على الجوانب التشريعية والضريبية، وذلك من خلال استكشاف أنواع الحوافز الأكثر تأثيراً على قرارات الاستثمار. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي يتضمن بحثاً تمهيدياً لتعريف المصطلحات، يليه بحثان رئيسيان: الأول يعالج الحوافز التشريعية، بينما يركز الثاني على الحوافز الضريبية. وأظهرت النتائج أن الحوافز المالية، مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية، تعد من العوامل الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي لدى المستثمرين الأجانب حول الحوافز التشريعية والمالية المتاحة، وذلك عبر استضافتهم في بلدانهم أو من خلال الملحقيات التجارية، بهدف تحفيزهم على الاستثمار.

٦-دراسة: محمود، نيفين حسين، (٢٠٢٣) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٢١)، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد ٢،

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات، مع التركيز على التجربة المصرية، من خلال استعراض تعريفاته وأهدافه ومحدداته، إلى جانب تحليل واقعه في مصر وتأثيره على الصادرات، مع تحديد المعوقات التي تعيق تدفقه واقتراح حلول لمعالجتها. اعتمدت الدراسة على منهجية (ARDL) لتصميم نموذج يقيس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث يؤدي ارتفاع معدلات الاستثمار إلى زيادة الصادرات، كما تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعزز الصادرات، في حين أن معدلات البطالة والتضخم تؤثر عليها سلباً. كذلك، أظهر التحليل تأثيراً إيجابياً لسعر الصرف ومعامل تكوين رأس المال على الصادرات. وعلى المدى الطويل، كشفت الدراسة عن علاقة طردية بين البطالة والصادرات، حيث قد يكون ارتفاع الصادرات ناتجاً عن زيادة الأسعار وليس عن نمو الإنتاج الفعلي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البيئة الاستثمارية وتذليل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم نمو الصادرات.

7- Reza Octavia Kusumaningtyas, James Kalimanzila (2023) The Impact of Tax Incentive on Increase Foreign Direct Investment, journal contrariusactus, Vol 1, No 2.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق الحوافز الضريبية، من خلال سياسة البديل الضريبي، على نمو الاستثمار المباشر في إندونيسيا، وذلك باستخدام منهجية البحث القانوني لتحليل القضايا القانونية واستخلاص استنتاجات منطقية. أظهرت النتائج أن تطبيق هذه الحوافز أدى إلى زيادة إجمالي الاستثمار بنسبة ١٨٧%، مع ارتفاع عدد مستفيدي الحوافز الضريبية من ٦٩ إلى ٧١، مع استمرار هذا الاتجاه التصاعدي سنوياً. كما تبين أن لهذه الحوافز تأثيراً إيجابياً على دول أخرى. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن عدد من العوائق التي تعرقل تنفيذها بكفاءة، مثل ضعف أداء النظام الحكومي، والتأثيرات السياسية على العلاقات مع الشركات، وعدم استقرار الاقتصاد. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة الإدارة الحكومية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي لضمان تحقيق أقصى فائدة من الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات.

8- Khalid Haider Abd Ali. (2023) The Effect of Foreign Direct Investment on Tax Revenue

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الحاسم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الإيرادات الضريبية بالدول النامية، في ظل التحديات المرتبطة بالاستدامة المالية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية تجريبية باستخدام مقياس نظام GMM لعينة من ٩٠ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٧. أظهرت النتائج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الضريبية، مما يعزز القدرة المالية لهذه الدول. ومع ذلك، لم يكن لهذا التأثير أهمية إحصائية في الدول المصدرة للموارد، حيث بدت الإيرادات الضريبية غير متأثرة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات ضريبية مرنة لتعزيز الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي، خاصة في الدول غير المعتمدة على الموارد الطبيعية، لتعزيز استدامتها المالية..

التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر من زوايا متعددة، حيث ركزت بعضها على العلاقة بين الحوافز الضريبية والإيرادات الضريبية، مثل دراسة حسن (٢٠٢٣) ودراسة أحمد (٢٠٢٣)، بينما ركزت دراسات أخرى على تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي، مثل دراسة الجهني (٢٠٢٣) ودراسة (Kusumaningtyas & Kalimanzila (2023) كما ناقشت دراسة بيبيرس (٢٠٢٣) إشكالية الجناات الضريبية وتأثيرها على التهرب الضريبي، وهو جانب غير مباشر يتعلق بالموضوع.

أما دراسات أخرى، مثل دراسة عودة وآخرين (٢٠٢٣)، فقد تناولت تأثير الحوافز الضريبية على المشروعات الصغيرة، فيما ركزت دراسة محمود (٢٠٢٣) على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية باستخدام نموذج ARDL. وأخيراً، ناقشت دراسة Ali (2023) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية، وهو جانب مرتبط جزئياً بموضوع البحث الحالي.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على تحليل تأثير الحوافز الضريبية على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في مصر، مما يجعلها أكثر شمولاً من الدراسات السابقة التي تناولت أحد الجانبين فقط. كما أنها تجمع بين التحليل الاقتصادي والبيئي، وهو ما لم تتطرق إليه معظم الدراسات السابقة التي ركزت على الجوانب المالية والاستثمارية فقط.

الفجوة البحثية:

١- لم تتناول الدراسات السابقة بشكل مباشر العلاقة بين الحوافز الضريبية والتنمية المستدامة، حيث ركزت بشكل أساسي على الجوانب المالية والاستثمارية.

٢- لم يتم إجراء دراسة متكاملة تربط بين تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

٣- معظم الدراسات السابقة لم تركز على الأبعاد البيئية والاجتماعية للحوافز الضريبية، واكتفت بتحليل تأثيرها الاقتصادي، وهو ما تعالجه الدراسة الحالية.

تهدف الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تقديم تحليل شامل يربط بين الحوافز الضريبية، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، مما يساهم في تقديم توصيات أكثر شمولاً لصانعي السياسات الاقتصادية.

الإطار النظري

الحوافز الضريبية المفهوم والأنواع:

الحوافز الضريبية وسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، ولجذب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية. تتنوع صور الحوافز الضريبية بين الدول حسب تشريعاتها الضريبية المختلفة، وتختلف في تأثيرها الإيجابي أو السلبي على جذب الاستثمارات وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. يأتي دور الحوافز الضريبية في تهيئة المناخ الاستثماري، وهو أحد أهم مكاسب فترة الإصلاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية،

حيث يسهم في جذب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي وتعزيز التصدير والتنافسية.

أولاً: مفهوم الحوافز الضريبية: الحوافز الضريبية هي كافة الحوافز التي تقدم من خلال التشريعات الضريبية وغيرها من التشريعات وتتضمن إعفاءات من الضريبة لأنشطة معينة أو جهات معينة ومنح خصم ضريبي لفئات معينة من المجتمع الضريبي ومنح خصم ضريبي على الاستثمارات وتخفيض السعر الضريبي ومنح مزايا ضريبية متعلقة بالإهلاك ومنح ائتمان ضريبي وترحيل الخسائر وغيرها من الحوافز الضريبية والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتخفيض العبء الضريبي على محدودي الدخل. (حسن، ٢٠٢١)

يري الباحثون أن الحوافز الضريبية هي التسهيلات الضريبية التي تقدمها الحكومات للأفراد أو الشركات بهدف تشجيع الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي في بلدها. وتتضمن هذه الحوافز تخفيضات في الضرائب، إعفاءات ضريبية، تأجيل دفع الضرائب، أو أي تسهيل آخر يهدف إلى جعل البيئة الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين. ويتم تصميم الحوافز الضريبية لتحفيز الاستثمار في قطاعات محددة أو مناطق جغرافية معينة، أو لدعم أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية مثل البحث والتطوير، التصنيع، أو الاستدامة البيئية. وهي جزءاً هاماً من سياسات الحكومات لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق بيئة استثمارية ملائمة لتطوير الاقتصاد وزيادة التنافسية في السوق العالمية.

ثانياً: أنواع الحوافز الضريبية في مصر: يمكن تناول الحوافز الضريبية على النحو التالي:

١- الحوافز الضريبية في قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥: (قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥):

تُعد هذه الحوافز الضريبية جزءاً من الجهود الحكومية لخلق بيئة استثمارية ملائمة وتعزيز النمو الاقتصادي في مصر. يجب على المستثمرين الاطلاع على تفاصيل وشروط الحوافز المحددة في نصوص القانون واللوائح ذات الصلة للاستفادة الكاملة منها، وقدم قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ العديد من الحوافز الضريبية وأهمها:

أ- الإعفاءات الضريبية: يُبقي القانون الضريبي المصري على عدد من الإعفاءات الضريبية، منها إعفاء أرباح المشروعات الزراعية مثل استصلاح الأراضي واستزراعها، وأرباح مشروعات الدواجن وتربية النحل وتسمين الماشية، ومصايد الأسماك ومراكب الصيد لمدة عشر سنوات من بدء المزاولة. كما يُعفى والودائع وحسابات التوفير وشهادات الاستثمار والادخار في البنوك المسجلة في مصر، بالإضافة إلى ودائع البريد وعوائد الأوراق المالية الصادرة عن البنك المركزي. وتتضمن الإعفاءات أيضاً أحكاماً أخرى في قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وفقاً لشروط محددة.

ب- الإهلاكات الضريبية: يمنح القانون الضريبي المصري الممولين خصومات على الإهلاكات الضريبية وفقاً لأحكام المادتين (٢٥) و (٢٦)، والتي تحدد النسب والشروط الخاصة بالإهلاكات الضريبية العادية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم القانون إهلاكاً ضريبياً إضافياً بنسبة ٣٠٪ من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج، وذلك بموجب المادة (٢٧) من قانون الضريبة على الدخل المعدلة بالقرار بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥، مع تطبيق شروط محددة.

ج- خصم نسبة من الأرباح: أجرى المشرع الضريبي المصري تعديلات على عدد من مواد قانون الضريبة على الدخل لتشجيع الاستثمار وتخفيف العبء الضريبي. شملت التعديلات إعفاء أرباح المشروعات الجديدة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بنسبة تصل إلى ٥٠٪ من رأس المال المستثمر، ويحد أقصى ٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لمدة خمس سنوات، بشرط إمساك دفاتر منتظمة. كما تم إعفاء صافي إيرادات أصحاب المهن الحرة المقيدون في نقابات مهنية لمدة ثلاث سنوات من بدء مزاوله المهنة، بنفس الحد الأقصى السنوي. وشملت التعديلات أيضاً المادة (٨)، حيث أعيدت هيكلة الشرائح الضريبية بإضافة شريحة اجتماعية جديدة بنسبة ٢.٥٪ للدخل حتى ٣٠,٠٠٠ جنيه، وزيادة الإعفاء الشخصي إلى ٩,٠٠٠ جنيه، وتوسيع عدد الشرائح إلى سبع.

د- التجاوز عن الغرامات ومقابل التأخير والضريبة الإضافية: صدر القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ لتخفيف الأعباء الضريبية عن الممولين من خلال التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات، بشرط سداد أصل الضريبة بالكامل. وقد منح القانون خصومات تدرجية على الغرامات: ٩٠٪ خلال أول ٩٠ يوماً من سريانه، ثم ٧٠٪ خلال ٤٥ يوماً التالية، و ٥٠٪ في ٤٥ يوماً التي تليها. من جهة أخرى، يهدف قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إلى تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، من خلال تقديم حوافز تشمل إعفاءات وتخفيضات ضريبية للمشروعات الجديدة، التوسعات، والبحث والتطوير، بما يعزز التنمية ويشجع توزيعاً أكثر عدالة للثروة..

٢- الحوافز الضريبية في قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧: من بين الحوافز الضريبية الرئيسية الموجودة في هذا القانون:

أ- الحوافز العامة: (قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧): تُمنح الشركات والمنشآت، وفقاً لقانون الاستثمار، إعفاءات من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر على عقود التأسيس والائتمان والرهن لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد التجاري، بالإضافة إلى إعفاءات من الضرائب والرسوم على تسجيل الأراضي اللازمة. كما تخضع لضريبة جمركية موحدة بنسبة ٢٪ على استيراد الآلات والمعدات والأجهزة، ويُسمح للمشروعات الصناعية باستيراد مستلزمات إنتاج مؤقتة دون رسوم جمركية بغرض التصنيع والتصدير..

ب- الحوافز الخاصة: المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد تنفيذ قانون الاستثمار وفقاً للخارطة الاستثمارية تحصل على حوافز استثمارية تتمثل في خصم نسبة ٥٠٪ من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ)، الذي يشمل المناطق الجغرافية ذات الاحتياجات التنموية العالية وفقاً للخارطة الاستثمارية وبناءً على البيانات والإحصاءات المقدمة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتوزيع أنشطة الاستثمار بناءً على التفاصيل الموضحة في اللائحة التنفيذية. تُخصص نسبة ٣٠٪ كخصم من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب)، ويشمل هذا القطاع باقي مناطق الجمهورية وفقاً لتوزيع الأنشطة الاستثمارية.

ج- الحوافز الإضافية: يُجيز قانون الاستثمار المصري منح حوافز إضافية للمشروعات، بما في ذلك حوافز غير ضريبية بموافقة مجلس الوزراء وبناءً على اقتراح الوزير المختص، وتصدر شهادة الاستحقاق من الهيئة العامة للاستثمار دون الحاجة لموافقات أخرى. تُمنح هذه الحوافز عند بدء النشاط أو الإنتاج، وتهدف لتعزيز مناخ الاستثمار في مصر عبر تقديم إعفاءات وخصومات ضريبية تقلل التكاليف وتعزز العوائد، بما يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية..

د- **البعد البيئي في قانون الاستثمار:** يتضمن قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ بعداً بيئياً واضحاً يُعزز من مبادئ التنمية المستدامة، حيث نصت المادة (٢) - المبدأ الثالث على ضرورة مراعاة جميع النواحي ذات البعد الاجتماعي، وحماية البيئة والصحة العامة، ما يعكس التزام الدولة بإدماج الأبعاد البيئية في السياسات الاستثمارية. كما أتاحت المادة (١٥) للمستثمرين تخصيص نسبة من أرباحهم السنوية لدعم التنمية المجتمعية خارج نطاق مشاريعهم الاستثمارية، ومن بين المجالات المسموح بها اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة وتحسينها، مما يشجع المسؤولية البيئية للقطاع الخاص. وفي المادة (٤٠)، يسمح بدخول النفايات والمخلفات الناتجة عن أنشطة المشروعات العاملة بالمناطق الحرة إلى داخل البلاد بغرض التخلص الآمن منها أو إعادة تدويرها، بشرط الالتزام بالقوانين البيئية والتنظيمات المعمول بها، مثل قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وقانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠، وهو ما يؤكد دور القانون في تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار والحفاظ على البيئة.

الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والأنواع والتحديات: تُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية العالمية، حيث تسهم بشكل كبير في التطور والابتكار في الاقتصادات الوطنية. يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر توجيه رؤوس الأموال والموارد من قبل المستثمرين والشركات الأجنبية نحو قطاعات اقتصادية في دولة أخرى، بهدف إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع الحالية.

١- **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لحصة لا تقل عن ١٠% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت. (قويدري، ٢٠٠٥، ص ٣).

يعرف أيضاً بأنه الإجمالي المالي للتدفقات التي يقوم بها مستثمر في بلد غير بلده الأم، وقد يكون ذلك إما على المدى الطويل أو القصير. (سراج، ٢٠١٩، ص ١٤٤)

٢- **أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:** يوجد العديد من تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد ذكر kavita

Wadhwa تصنيف لأنواع الاستثمار الأجنبي وهي كالتالي: (Wadhwa, 2011, p 219- 226)

أ- **البحث عن المصادر:** هدف هذا النوع من الاستثمار هو استغلال الميزات النسبية للدول، خاصة تلك الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الاستفادة من تكلفة العمالة المنخفضة أو وجود قاعدة عمالة ماهرة ومدرّبة.

ب- **البحث عن الأسواق:** عادةً، يستهدف هذا النوع من الاستثمارات تلبية الاحتياجات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة، سواء كانت على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وخاصةً تلك الأسواق التي كان يتم تصدير المنتجات إليها في السابق.

ج- **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

د- **البحث عن أصول إستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

٣-تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر، والحوافز الضريبية في مصر: يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تحديات متعددة، منها تعقيد الإجراءات البيروقراطية، وعدم استقرار السياسات الضريبية، وضعف البنية التحتية في بعض القطاعات، فضلاً عن قضايا الشفافية والحوكمة. ورغم هذه التحديات، تُعد مصر سوقاً واعدة في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث وفرت الدولة حوافز وإعفاءات ضريبية كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع الحيوي، بما في ذلك الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات محددة، وتيسير إجراءات تخصيص الأراضي والتراخيص. تُعد محطة بنبان للطاقة الشمسية في أسوان مثالاً بارزاً على نجاح هذه السياسات، حيث جذبت استثمارات أجنبية تجاوزت ٢ مليار دولار، بمشاركة مؤسسات دولية مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD). تُعتبر بنبان من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، بقدرة إنتاجية تصل إلى ١.٦٥ جيجاوات، مما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة المتجددة (موقع رئاسة الجمهورية، ٢٠١٨). تستفيد المشروعات الخضراء من مزايا إضافية بموجب قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي يربط بين الحوافز الضريبية وأهداف التنمية المستدامة، مما يعزز من جاذبية الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لتوحيد الإطار التنفيذي وتبسيط الإجراءات، لضمان استفادة المستثمرين الأجانب من تلك الحوافز بفعالية، ودفعهم نحو ضخ مزيد من الاستثمارات في قطاعات ذات أثر بيئي إيجابي تدعم تحول مصر نحو اقتصاد أكثر استدامة..

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة: شهدت الدول تراجعاً في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب جائحة كوفيد-١٩ وتصاعد التوترات الجيوسياسية نتيجة الحرب في أوكرانيا. هذه الأحداث أثرت سلباً على ثقة المستثمرين وزادت من عدم اليقين الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع النشاط الاستثماري على المستويين الدولي والمحلي. هذا التلخيص يستعرض التحديات التي نتجت عن هذه الأحداث وتأثيرها على مناخ الاستثمار عالمياً ومحلياً.

أولاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: استحوذت مصر في عام ٢٠٢٢، على نحو ٧٥% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا، حيث بلغ إجمالي التدفقات في المنطقة ١٥ مليار دولار أمريكي. شهدت مصر زيادة في مبيعات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، مع تضاعف عدد المشروعات المعلنة إلى ١٦١ مشروعاً، وارتفاع قيمة صفقات تمويل المشاريع الدولية بنسبة الثلثين لتصل إلى ٢٤ مليار دولار أمريكي. كما قدمت مصر حوافز للمشاريع الممولة من الاستثمار الأجنبي في الصناعات الرئيسية، تصل إلى ٥٥% من قيمة الضريبة على الدخل المتولد، بشرط أن يتم تمويل ما لا يقل عن ٥٠% من المشروع أو توسيعه بالعملة الأجنبية. (موقع رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٤)

شهدت الاستثمارات الأجنبية في مصر تقلبات ملحوظة. ففي عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغت ٠.٥١ مليار دولار، وانخفضت إلى ٠.٤١ مليار دولار في ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ومع ذلك، شهدت طفرة كبيرة في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لتصل إلى ٣.٩ مليار دولار، وبلغت ذروتها عند ١٣.٢٤ مليار دولار في ٢٠٠٧/٢٠٠٨. تراجعت الاستثمارات إلى ٢.١٩ مليار دولار في ٢٠١٠/٢٠١١، لكنها ارتفعت تدريجياً لتصل إلى ٨.٤٢ مليار دولار في ٢٠١٨/٢٠١٩. نتيجة لجائحة كوفيد-١٩ والحرب الروسية، انخفضت الاستثمارات إلى ٥.٢١ مليار دولار في ٢٠٢٠/٢٠٢١، ثم عادت للارتفاع إلى ٨.٩ مليار دولار في ٢٠٢١/٢٠٢٢. (موقع رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٤)

ثانيا: ترتيب أعلى تدفقات الدول التي تستثمر أموالها في مصر: وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر، تحتل إيطاليا المركز الأول باستثمارات قدرها ١٣.٧ مليار دولار، تليها الإمارات بقيمة ١٠.٩ مليار دولار، ثم المملكة المتحدة بـ ١٠.٦ مليار دولار. تأتي الولايات المتحدة في المركز الرابع بـ ٨.٢ مليار دولار، تليها هولندا بـ ٦.٢ مليار دولار، ثم بلجيكا بـ ٣.٢ مليار دولار. الكويت وقطر تسجلان ٢.٢ مليار دولار، والسعودية ١.٩ مليار دولار، وأخيراً الصين بقيمة ١.٦ مليار دولار.

ثالثا: تحولات الاستثمار في مصر بين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤: إصلاحات قانونية وتحفيزات استراتيجية نحو مركز إقليمي للتجارة والطاقة: شهدت مصر خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ سلسلة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وتوسيع منح التراخيص الذهبية، وتقديم حوافز ضريبية ومالية، وإلغاء المعاملة التفضيلية لبعض الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى إنشاء مناطق استثمارية جديدة معفاة جمركياً. وقد توجت هذه الجهود باتفاق استثماري غير مسبوق مع صندوق أبو ظبي السيادي بقيمة ٣٥ مليار دولار في مشروع مدينة رأس الحكمة بالساحل الشمالي، في حين بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ٤٦.١ مليار دولار، وهو الأعلى تاريخياً. وعلى الصعيد البيئي، واصلت مصر دورها في مفاوضات المناخ عقب رئاستها لمؤتمر COP27، وسعت إلى تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة، وخاصة طاقة الشمس والرياح، ضمن إطار مبادرة NWE+ للتحويل الأخضر، التي تستهدف رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤٢% بحلول عام ٢٠٣٠. وفي ظل هذه التحولات، تسعى مصر إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي ومزاياها التنافسية لتصبح مركزاً إقليمياً للتجارة والطاقة والاستثمار، مع الاستمرار في مواجهة بعض التحديات التنظيمية، خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (الموقع الرسمي للأمم المتحدة، ٢٠٢٥)

رابعا: أبعاد الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر الجوانب التنظيمية والتنفيذية لها

تشمل الحوافز البيئية الضريبية في مصر مجموعة من الإجراءات التي تستهدف:

١- الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية على المشروعات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية - الرياح).

٢- الخصومات الضريبية على المعدات والتقنيات البيئية، مثل أنظمة التدوير ومعالجة المخلفات.

٣- الإعفاء من ضرائب القيمة المضافة أو الجمارك للمكونات المستوردة المستخدمة في المشروعات البيئية.

٤- تشجيع المشروعات التي تلتزم بمعايير الاستدامة البيئية في الزراعة، الصناعة، أو البناء الأخضر.

ويظهر تأثير ذلك على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في أن الحوافز البيئية تقلل التكاليف التشغيلية، مما يجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي الباحث عن عوائد طويلة الأجل في قطاعات مستدامة، كما أن التزام الدولة بتقديم حوافز خضراء يعزز من مكانتها كموقع استثماري صديق للبيئة، ووجود حوافز مستقرة ومرتبطة بالتشريعات البيئية يطمئن المستثمرين بشأن استقرار البيئة القانونية.

تتمحور الجوانب التنظيمية والتنفيذية ودورها في توجيه قرارات المستثمر الأجنبي في الآتي:

١- **الإطار التشريعي الواضح:** وجود قوانين واضحة مثل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذي يضم حوافز للأنشطة الخضراء يُعد عاملاً حاسماً لجذب الاستثمار.

٢- **شفافية الإجراءات:** تسهيل تسجيل الشركات، إصدار التراخيص، والوصول للمعلومات المتعلقة بالحوافز البيئية يعزز الثقة لدى المستثمر الأجنبي.

٣- **التنسيق بين الجهات الحكومية:** وجود تنسيق بين وزارات البيئة، الاستثمار، المالية، وهيئة التنمية المستدامة يخلق بيئة مؤسسية داعمة.

٤- **مراكز خدمات المستثمرين:** تقديم خدمات موحدة وسريعة تعزز القدرة على جذب استثمارات ذات بعد بيئي.

٥- **التنفيذ الفعال والرقابة البيئية:** يطمئن المستثمرين بأن المشروعات الملتزمة بيئياً تحظى بامتيازات فعلية ومتابعة جادة، ما يدفعهم لتوجيه رؤوس أموالهم نحو هذه القطاعات.

دمج البعد البيئي في الحوافز الضريبية والسياسات المالية الخضراء خطوة محورية نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم هذه الأدوات في تشجيع الاستثمارات في القطاعات الصديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، مما يدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون ويُرشد استخدام الموارد الطبيعية. كما يُساهم هذا الدمج في توجيه رأس المال المحلي والأجنبي نحو مشروعات مستدامة من خلال حوافز ضريبية فعالة، ويُعزز من قدرة الدولة على تقليل كلفة التدهور البيئي، وتحسين تصنيفها في المؤشرات البيئية الدولية، بالإضافة إلى دوره في خلق فرص عمل خضراء وتعزيز العدالة البيئية والاجتماعية. ولضمان فاعلية هذه السياسات، يتطلب الأمر بنية تشريعية واضحة، ومؤسسات تنفيذية قوية، وآليات رقابة ومتابعة دقيقة. (السيد، ٢٠٢٤، ص ٥٤-٥٥)

خامساً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هي مفهوم يهدف إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام، بحيث يلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتشمل التنمية

المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية: (موقع وزارة البيئة، ٢٠٢٤)

١- **البعد الاقتصادي:** يركز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تعزيز الإنتاجية، خلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. كما يسعى لتحقيق توازن في توزيع الثروة.

٢- **البعد الاجتماعي:** يهدف إلى تحسين جودة الحياة عبر توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، وتعزيز التمكين الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر والانحرافات الاجتماعية.

٣- **البعد البيئي:** يركز على الحفاظ على التوازن البيئي من خلال إدارة الموارد الطبيعية بحكمة، وتخفيض انبعاثات الكربون، وحماية التنوع البيولوجي لضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

وفيما يتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة فيمكن ذكرها على النحو التالي:

(يوسف، ٢٠٢٢، ص ٩٢-١١٤)

١- **البعد الاقتصادي:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات، تحسين البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر.

٢- **البعد الاجتماعي:** يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر البنية التحتية الاجتماعية مثل التعليم، الصحة، والإسكان، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٣- **البعد البيئي:** يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً على البيئة من خلال استهلاك الموارد الطبيعية وتلوث البيئة. لذا، يجب مراعاة المعايير البيئية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استدامة البيئة.

سادساً: لقياس تأثير الحوافز الضريبية البيئية على حجم وجودة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

أ- قياس تأثير الحوافز الضريبية البيئية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

١- **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات البيئية:** يُعد مشروع بنبان للطاقة الشمسية من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، بقدرة إجمالية تبلغ ١,٦٥٠ ميغاوات، وتكلفة استثمارية تصل إلى ٤ مليارات دولار (عبدالعزیز، ٢٠٢٢، ص ١٢٩-١٣٠). في عام ٢٠٢٣، وقعت مصر اتفاقاً مع شركة "سكانك" النرويجية لإنشاء محطة طاقة رياح بقدرة ٥ جيجاوات، باستثمارات تصل إلى ٥ مليارات دولار، بهدف تحقيق مساهمة الطاقة المتجددة بنسبة ٤٢% في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢- **مقارنة حجم الاستثمارات قبل وبعد تطبيق الحوافز:** شهدت مصر زيادة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥١٤% خلال الفترة الأخيرة، مما يعكس تأثير الحوافز المقدمة في جذب الاستثمارات، خاصة في القطاعات البيئية.

ب- قياس تأثير الحوافز الضريبية البيئية على جودة الاستثمار الأجنبي المباشر: (احمد إسماعيل، ٢٠٢٤)

١- **نوعية التكنولوجيا المستخدمة:** مشروعات الطاقة المتجددة في مصر تستخدم تقنيات متقدمة متوافقة مع معايير الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، خاصة في "بنبان" الذي يعتمد على تقنيات الألواح الشمسية ذات الكفاءة العالية. العديد من المشروعات تضمنت برامج لنقل المعرفة، ومنها التدريب الفني للعاملين المحليين، كجزء من اتفاقات التعاون مع الشركات الأجنبية.

٢- **عدد فرص العمل المستدامة الناتجة:** وفر مجمع بنبان أكثر من ١٠,٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة خلال الإنشاء، وحوالي ٤,٠٠٠ وظيفة دائمة في التشغيل والصيانة، معظمها لعناصر محلية، كما وفرت مشروعات الهيدروجين الأخضر يتوقع أن توفر نحو ٤٥,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة حتى ٢٠٣٠.

٣- **معدلات نقل التكنولوجيا والمعرفة:** الشراكات مع شركات دولية في مشروعات الطاقة المتجددة ساهمت في نقل الخبرات والتقنيات الحديثة إلى السوق المصرية، مما يعزز القدرات المحلية في هذا القطاع.

٤- **الأثر البيئي الإيجابي للمشروعات:** يساهم مشروع "بنبان" في تقليل انبعاثات الكربون بحوالي ٢ مليون طن سنوياً. من المتوقع أن تساهم مشروعات الهيدروجين الأخضر في تجنب ما يزيد عن ١٠ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً عند التشغيل الكامل بحلول ٢٠٣٥. (منظمة الهيدروجين الأخضر، ٢٠٢٥)

تُظهر البيانات أن الحوافز الضريبية البيئية في مصر لها تأثير إيجابي ملموس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات البيئية، من حيث الحجم والجودة.

إجراءات الدراسة

حدود الدراسة: يتحدد إطار الدراسة في الحدود المكانية والزمنية المحددة لها على النحو التالي:

الحدود المكانية: تُركز على تحليل الحوافز الضريبية المطبقة في السياق المصري، ودراسة أثرها في جذب الاستثمار الأجنبي في عدد من القطاعات الاقتصادية داخل الدولة.

الحدود الزمنية: يغطي الإطار الزمني للدراسة الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٤، وهي فترة تشهد تغييرات ملحوظة في بيئة الاستثمار في مصر، تزامناً مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتحديث السياسات الضريبية، وتكثيف الجهود الحكومية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من عينة مستهدفة قوامها (٢١٤) فرد من الخبراء والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والضرائب والاستثمار، منتسبين إلى جامعات ومراكز بحوث، والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، ومكاتب المحاماة والاستشارات القانونية الدولية العاملة في مجال الاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومصلحة الضرائب المصرية، ووزارة المالية، وغيرهم من الجهات ذات الصلة. وتم توزيع استبيان إلكتروني لجمع البيانات.

أداة الدراسة: قام الباحثون بإعداد استبيان مكونة من محورين تضمنت (٧٠) سؤال، حيث تم تصميمها بالاستعانة بالدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

الخصائص السيكمترية للاستبيان للمحور الأول: قام الباحثون بفحص الاستبيان وذلك للتأكد من صدقها وثباتها كالتالي :

صدق المحتوى: قام الباحثون بحساب الخصائص السيكمترية للاستبيان من خلال التعرف على مدى الاتساق الداخلي للاستبيان، والتعرف على ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ، كالتالي:

تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان المحور الأول من خلال ما يلي:

- ١- حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والمكون الذي تنتمي إليه تلك العبارة.
- ٢- حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان.
- ٣- حساب معاملات الارتباط بين المكونات الفرعية للاستبيان وبعضها البعض.

وفيما يلي توضيح ذلك:

١- حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والمكون الذي تنتمي إليه تلك العبارة.

جدول (١): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الأول (ن = ٢١٤)

القسم ١	معامل الارتباط	القسم ٢	معامل الارتباط	القسم ٣	معامل الارتباط	القسم ٤	معامل الارتباط	القسم ٥	معامل الارتباط
١	٠.٦٧٤	٦	٠.٤٨٥	١١	٠.٤٤٣	١٦	٠.٤٤٣	٢١	٠.٣٧٩
٢	٠.٣٦٩	٧	٠.٤٨٥	١٢	٠.٣٨٠	١٧	٠.٣٨٠	٢٢	٠.٢٧٧
٣	٠.٣٦٦	٨	٠.٤٦٣	١٣	٠.٤٥٣	١٨	٠.٤٥٣	٢٣	٠.٢٩٥
٤	٠.٢٦٩	٩	٠.٤٦٠	١٤	٠.٣٦٢	١٩	٠.٣٦٢	٢٤	٠.٤١٥
٥	٠.١٨٨	١٠	٠.٥٧٥	١٥	٠.٣٢٥	٢٠	٠.٤٤٣	٢٥	٠.٢٧١
٦	معامل الارتباط	القسم ٧	معامل الارتباط	القسم ٨	معامل الارتباط	القسم ٩	معامل الارتباط		
٢٦	٠.٣٩٩	٣١	٠.٣٢١	٣٦	٠.٣٥٩	٤١	٠.٦٦٦		
٢٧	٠.٤٣٠	٣٢	٠.٢٥٩	٣٧	٠.٤١٢	٤٢	٠.٣٢٥		
٢٨	٠.٢٣٦	٣٣	٠.٣٣١	٣٨	٠.٤٦٣	٤٣	٠.٤٠١		
٢٩	٠.٣٢٩	٣٤	٠.٣٢٥	٣٩	٠.٣٩٩	٤٤	٠.٢١٣		
٣٠	٠.٤١١	٣٥	٠.١٩٨	٤٠	٠.٣٨٦	٤٥	٠.٣٢٥		

** دالة عند (٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط تراوحت ما بين (٠.١٨٨ - ٠.٦٦٦) وجميع هذه القيم دالة

إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١).

٢- حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان: يوضح الجدول التالي معاملات

الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية.

جدول رقم (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الأول (ن = ٢١٤)

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٢٦٧	١٦	٠.٣١٠	٣١	٠.٢٥٦
٢	٠.٣٠٨	١٧	٠.٣٠٠	٣٢	٠.٢٠٣
٣	٠.٢٤٢	١٨	٠.٣١٩	٣٣	٠.٢٥٨
٤	٠.٢٦٤	١٩	٠.٢١١	٣٤	٠.٢٢٠
٥	٠.٤٦٦	٢٠	٠.٢٠٢	٣٥	٠.٤٩٥
٦	٠.٣٩١	٢١	٠.٤١٠	٣٦	٠.٣٥٨
٧	٠.٤٤٦	٢٢	٠.٢٨٩	٣٧	٠.٢٦٧
٨	٠.٣٥٤	٢٣	٠.٤٦٦	٣٨	٠.٣٠٨
٩	٠.٤٠١	٢٤	٠.٣١٤	٣٩	٠.٢٤٢
١٠	٠.٢٥٥	٢٥	٠.٢٨٦	٤٠	٠.٢٦٤
١١	٠.٣٩٩	٢٦	٠.٣٧٣	٤١	٠.٤٦٦
١٢	٠.٣٦٩	٢٧	٠.٣٨٥	٤٢	٠.٣٩١
١٣	٠.٣٤٧	٢٨	٠.٤٩٦	٤٣	٠.٤٤٦
١٤	٠.٤٩٩	٢٩	٠.٢٩٩	٤٤	٠.٤١١
١٥	٠.٣٦٠	٣٠	٠.٤٠٦	٤٥	٠.٣٦٩

** دالة عند (٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط تراوحت ما بين (٠.٢٠٢ - ٠.٤٩٩) وأن جميع هذه القيم

دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١).

٣- حساب معاملات الارتباط بين المكونات الفرعية للاستبيان وبعضها البعض:

يوضح جدول (٣) معاملات الارتباط بين المكونات الفرعية للاستبيان وبعضها البعض.

جدول (٣): معاملات الارتباط بين المكونات الفرعية للمحور الأول وبعضها البعض (ن=٢١٤)

الأقسام	القسم ١	القسم ٢	القسم ٣	القسم ٤	القسم ٥	القسم ٦	القسم ٧	القسم ٨	القسم ٩
القسم ١	١								
القسم ٢	**٠.٤١٥	١							
القسم ٣	**٠.٥٤١	**٠.٤٢٠	١						
القسم ٤	**٠.٤٧٥	**٠.٢١٤	**٠.٣٢٥	١					
القسم ٥	**٠.٥٤١	**٠.٤١٠	**٠.٣٢٥	**٠.٣٦٦	١				
القسم ٦	**٠.٤٦٦	**٠.٤١١	**٠.٣٦٩	**٠.٣٩٩	**٠.٤٠١	١			
القسم ٧	**٠.٤١١	**٠.٣٥٥	**٠.٢٥٥	**٠.٤٤٤	**٠.٣٦٩	**٠.٤٠٣	١		
القسم ٨	**٠.٥٠٢	**٠.٥٣٣	**٠.٣٣٣	**٠.٥٤٧	**٠.٤١١	**٠.٣٦٦	**٠.٢٩٩	١	
القسم ٩	**٠.٢٤٥	**٠.٣٢٥	**٠.٤١٢	**٠.٦٤٤	**٠.٥٠٩	**٠.٤١١	**٠.٣٣٣	**٠.٥٣٣	١

يتضح من جدول (٣) أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠.٢١٤ - ٠.٦٤٤) وجميعها قيم دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الاستبيان يتميز بدرجة كبيرة من الاتساق الداخلي.

ثبات الاستبيان: استخدم الباحثون لحساب الثبات معامل ألفا كرونباخ، وذلك بعد تطبيق استبيان المحور الأول على العينة التي بلغ عددها (٢١٤) فرد، ويوضح الجدول التالي معامل الثبات لكل مكون فرعي من مكونات استبيان المحور الأول والدرجة الكلية:

جدول (٤) معاملات الثبات للمكونات الفرعية والدرجة الكلية لاستبيان المحور الأول (ن=٢١٤)

م	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات
١	القسم الأول: البعد التشريعي والتنظيمي:	٥	**٠.٧٤١
٢	القسم الثاني: البعد المالي (الاقتصادي)	٥	**٠.٧٢٩
٣	القسم الثالث: البعد الزمني	٥	**٠.٧٠٣
٤	القسم الرابع: البعد القطاعي	٥	**٠.٧٣٦
٥	القسم الخامس: البعد الجغرافي	٥	**٠.٧٦٦
٦	القسم السادس: البعد الإداري والتنفيذي	٥	**٠.٨١١
٧	القسم السابع: البعد الترويجي والتسويقي	٥	**٠.٧٩٩
٨	القسم الثامن: البعد التنافسي	٥	**٠.٨٨٠
٩	القسم التاسع: البعد البيئي أو الاجتماعي	٥	**٠.٧٠٠
	الدرجة الكلية لاستبيان	٤٥	**٠.٧٥٠

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للأبعاد والدرجة الكلية تراوحت بين (٠.٧٠٠ - ٠.٨٨٠)، وجميعها أكبر من (٦٠%) مما يدل على أنه يوجد اتساق داخلي بين فقرات كل مجال من المجالات، وبالتالي يدل هذا على أن فقرات الاستبيان كان بينها اتساق داخلي، وجميع هذه القيم مناسبة مما يؤكد صلاحية ومدلولية الاستبيان في اختبار الفروض.

كما تم حساب ثبات المحور الأول من خلال التجزئة النصفية لعبارات الاستبيان، حيث بلغ معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان (٠.٩٨٣) وباستخدام معادلة التصحيح لسبيرمان وبراون بلغ معامل الثبات للاستبيان ككل (٠.٩٩٧)، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الاستبيان يتمتع بقدر مرتفع من الثبات.

الخصائص السيكومترية للمحور الثاني قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر: قام الباحثون بحساب الاتساق الداخلي للمحور الثاني من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للمحور الثاني.

جدول (٥): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان (ن=٢١٤)

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١	٠.١٥٦**	١٤	٠.٣٠٩**
٢	٠.٢٩٧**	١٥	٠.٤١١**
٣	٠.٢٩٨**	١٦	٠.٣٠٤**
٤	٠.٢٩٥**	١٧	٠.٢٣٨**
٥	٠.٢٦٥**	١٨	٠.٢٦٦**
٦	٠.٣٩٨**	١٩	٠.٢٥٩**
٧	٠.٤٠١**	٢٠	٠.٤٥٥**
٨	٠.٢٢٢**	٢١	٠.٢٦٥**
٩	٠.٢٩٩**	٢٢	٠.٢٢٥**
١٠	٠.٣١٤**	٢٣	٠.٣٩٩**
١١	٠.٤١٠**	٢٤	٠.٢٥٥**
١٢	٠.٤٥٠**	٢٥	٠.٤٦٩**
١٣	٠.٣٣٣**		

** دالة عند (٠.٠١)

يتضح من جدول (٥) أن قيم معاملات الارتباط تراوحت ما بين (٠.١٥٦-٠.٤٦٩) وأن جميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، وهذا يدل على المحور الثاني للاستبيان يتميز بدرجة مقبولة من الاتساق الداخلي.

الثبات للمحور الثاني:

جدول (٦): معامل الثبات للدرجة الكلية للمحور الثاني (ن=٢١٤)

م	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات
١	الدرجة الكلية لقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٥	٠.٧٤٤

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات للدرجة الكلية للمحور الثاني للاستبيان بلغ (٠.٧٤٤)، وهي قيمة مقبولة إحصائياً مما يؤكد صلاحية استخدام هذا الاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات والدرجة الكلية بلغت (٠.٧٤٤)، وجميعها أكبر من (٦٠%) مما يدل على أنه يوجد اتساق داخلي بين فقرات المحور الثاني، وبالتالي يدل هذا على أن فقرات الاستبيان كان بينها اتساق داخلي، وجميع هذه القيم مناسبة مما يؤكد صلاحية ومدلولية الاستبيان في اختبار الفروض.

تم حساب الثبات من خلال التجزئة النصفية لعبارات الاستبيان، حيث بلغ معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان (٠.٦٩٠) وباستخدام معادلة التصحيح لسبيرمان وبراون بلغ معامل الثبات للاستبيان ككل (٠.٦٩١)، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الاستبيان يتمتع بقدر مرتفع من الثبات.

اختبار الفروض

ينص الفرض الأول على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر".

للتحقق من هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرين، ويوضح الجدول التالي قيمة معامل الارتباط بين طردية بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

جدول (٧) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للحوافز الضريبية وقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى عينة الدراسة (ن = ٢١٤)

أبعاد الحوافز الضريبية	قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر
الدرجة الكلية للمتغير المستقل	٠.٧٨٤ ***

** مستوي دلالة (٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين بين الدرجة الكلية بين المتغير المستقل وقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر (٠.٧٨٤)، وهي قيم دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١)، مما يعني قبول الفرض الرئيسي الذي ينص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر".

جدول (٨) معامل الارتباط بين أبعاد الحوافز الضريبية وقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى عينة الدراسة (ن = ٢١٤)

أبعاد الحوافز الضريبية	قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر
القسم الأول: البعد التشريعي والتنظيمي:	٠.٨٠٣ **
القسم الثاني: البعد المالي (الاقتصادي)	٠.٧٣١ **
القسم الثالث: البعد الزمني	٠.٨١٨ **
القسم الرابع: البعد القطاعي	٠.٧٩٩ **
القسم الخامس: البعد الجغرافي	٠.٨٥٤ **
القسم السادس: البعد الإداري والتنفيذي	٠.٨٨٠ **
القسم السابع: البعد الترويجي والتسويقي	٠.٨٧٣ **
القسم الثامن: البعد التنافسي	٠.٧٤٥ **
القسم التاسع: البعد البيئي أو الاجتماعي	٠.٧١٠ **

** مستوي دلالة (٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معامل الارتباط بين بين الدرجة الكلية بين المتغير المستقل ومكوناته الفرعية (القسم الأول: البعد التشريعي والتنظيمي - القسم الثاني: البعد المالي (الاقتصادي) - القسم الثالث: البعد الزمني - القسم الرابع: البعد القطاعي - القسم الخامس: البعد الجغرافي - القسم السادس: البعد الإداري والتنفيذي - القسم السابع: البعد الترويجي والتسويقي - القسم الثامن: البعد التنافسي - القسم التاسع: البعد البيئي أو الاجتماعي) وبين المتغير التابع قيم دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١)، مما يعني قبول الفرض أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر"، كما يتضح من الجدول أيضاً ما يلي:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد التشريعي والتنظيمي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تعزز البيئة التشريعية الواضحة والجاذبة ثقة المستثمرين الأجانب، مما ينعكس على قراراتهم الاستثمارية بشكل مباشر.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد المالي والاقتصادي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ تؤدي الإعفاءات والتسهيلات المالية والضريبية إلى تقليل تكاليف الاستثمار وزيادة جاذبية السوق المصري للاستثمار الأجنبي.
- ٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد الزمني للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تؤثر مدة سريان الحوافز الضريبية واستقرارها في تعزيز ثقة المستثمر بجدوى استثماره على المدى الطويل داخل مصر.
- ٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد القطاعي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ تساهم الحوافز الموجهة لقطاعات محددة كالصناعة والطاقة في جذب استثمارات أجنبية نحو تلك القطاعات الواعدة ذات الأولوية.
- ٥- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد الجغرافي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تمثل الحوافز المقدمة في مناطق محددة كالمناطق الحرة والصعيد عنصر جذب للمستثمرين الأجانب للتمركز الإقليمي.
- ٦- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد الإداري والتنفيذي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ أن كفاءة الإدارة الحكومية وسرعة الإجراءات تسهم في تحسين تجربة المستثمر، وتقليل المعوقات أمام قراراته الاستثمارية.
- ٧- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد الترويجي والتسويقي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن الترويج الفعال للمزايا الضريبية عبر قنوات إعلامية ودولية يسهم في جذب المستثمرين وزيادة الوعي بفرص الاستثمار.
- ٨- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد التنافسي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تلعب تنافسية الحوافز مقارنة بالدول الأخرى دورًا كبيرًا في تفضيل مصر كموقع استثماري ذي مزايا نسبية.
- ٩- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين البعد البيئي والاجتماعي للحوافز الضريبية وبين قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أصبحت الجوانب البيئية والاجتماعية من أولويات المستثمرين، وتعزز الحوافز المرتبطة بها الصورة الإيجابية للاستثمار بمصر.

مناقشة النتائج

- ١- وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية وقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس الدور الحيوي للسياسات الضريبية في جذب الاستثمارات.

- ٢- البعد التشريعي والتنظيمي للحوافز الضريبية له تأثير معنوي موجب على قرارات المستثمرين، مما يبرز أهمية وضوح القوانين واستقرارها في دعم بيئة الاستثمار.
- ٣- البعد المالي والاقتصادي مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية يحفز المستثمرين الأجانب، حيث يُعد من أكثر الأبعاد تأثيراً في المعادلة التنبؤية.
- ٤- البعد البيئي والاجتماعي للحوافز الضريبية له أثر ملحوظ، مما يشير إلى ازدياد وعي المستثمرين بأهمية المسؤولية الاجتماعية والامتثال للمعايير البيئية في مصر.
- ٥- البعد التنافسي يعزز من جاذبية السوق المصري مقارنة بالأسواق الأخرى، خصوصاً في ظل سعي الدولة لتقديم حوافز مماثلة للدول المجاورة.
- ٦- البعد الزمني للحوافز (مدة الإعفاء أو التسهيلات) يشكل عاملاً مؤثراً، حيث يفضل المستثمرون حوافز طويلة الأجل توحى بالاستقرار.
- ٧- البعد القطاعي يوضح أن تركيز الحوافز في قطاعات معينة (كالطاقة، الصناعة، التكنولوجيا) يدفع المستثمرين للتوجه نحو هذه المجالات.
- ٨- البعد الإداري والتنفيذي (سرعة الإجراءات، الحد من البيروقراطية) يؤثر بوضوح على قرارات المستثمرين، إذ تظل الكفاءة الإدارية عاملاً حاسماً.
- ٩- البعد الجغرافي يؤكد أن اختلاف مستويات الحوافز بين المحافظات والمناطق (مثل المناطق الحرة والخاصة) يؤثر في توزيع الاستثمارات على الخريطة المصرية.
- ١٠- تُعد الإعفاءات الضريبية من أهم أدوات التشجيع، وتُفضلها الشركات الأجنبية عند اتخاذ قرارات الاستثمار.
- ١١- وجود نظام ضريبي واضح ومستقر يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.
- ١٢- تؤدي الحوافز الضريبية إلى تحسين بيئة الأعمال وتقليل تكلفة الاستثمار، مما يزيد من تنافسية السوق المصري.
- ١٣- الحوافز الضريبية وحدها لا تكفي، بل يجب أن تترافق مع بنية تحتية قوية وإجراءات مبسطة.

الخلاصة

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، من خلال دراسة مدى توافق هذه الحوافز مع المعايير الدولية، وتحليل أثر كل نوع منها على قرارات المستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى عينة عمدية مكونة من ٢١٤ فرداً من الخبراء في مجالات الاقتصاد والضرائب والاستثمار، وممثلين عن الجهات المعنية كالاتحاد العام للغرف التجارية، والهيئة العامة للاستثمار GAFI، ومصلحة الضرائب، ووزارة المالية، وغيرهم، حيث تم توزيع استبيان إلكتروني على المشاركين. وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية وأبعادها المختلفة وقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تبين أن الإعفاءات الضريبية تُعد من أبرز أدوات الجذب التي تفضلها الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى أن وجود نظام ضريبي واضح ومستقر يعزز ثقة المستثمرين، وتساهم الحوافز الضريبية في تحسين بيئة الأعمال وتقليل التكلفة الاستثمارية، مما يرفع من تنافسية

السوق المصري. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة مراجعة وتحديث الحوافز الحالية، وإصدار دليل موحد للحوافز الضريبية، وإنشاء منصة إلكترونية تفاعلية لعرض هذه الحوافز، إلى جانب تنظيم حملات ترويجية دولية لزيادة الوعي بها.

التوصيات

بعد عرض لأهم نتائج الدراسة يوصى الباحثون بالآتي:

التوصية	إجراءات التنفيذ	الجهة المنوطة بالتنفيذ	المدة المتوقعة
١- مراجعة وتحديث الحوافز الضريبية الحالية	تشكيل لجنة لتقييم الحوافز الحالية وإعداد تقرير توصيات	وزارة المالية - الهيئة العامة للاستثمار	٦ أشهر
٢- إصدار دليل موحد للحوافز الضريبية للمستثمرين	إعداد كتيب رقمي وورقي يشمل كافة الحوافز والقوانين المنظمة	الهيئة العامة للاستثمار	٣ أشهر
٣- إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية لعرض الحوافز الضريبية	تصميم موقع إلكتروني محدث باستمرار يتضمن حوافز وتسهيلات الاستثمار	وزارة الاتصالات - هيئة الاستثمار	٨ أشهر
٤- تنظيم حملات ترويجية دولية للتعريف بالحوافز الضريبية	تنظيم ندوات ومعارض دولية في الدول المستهدفة لجذب الاستثمارات	وزارة التجارة والصناعة - هيئة الاستثمار	١٢ شهراً
٥- تطوير المناطق الحرة لجذب المزيد من الاستثمارات	تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية في المناطق الحرة	الهيئة العامة للمناطق الحرة	١٨ شهراً
٦- تبسيط الإجراءات الضريبية للمستثمرين الأجانب	إعداد لائحة تنفيذية مبسطة وتدريب العاملين على التعامل مع المستثمرين	مصلحة الضرائب المصرية	٦ أشهر
٧- تفعيل الاتفاقيات الضريبية الثنائية مع دول جديدة	توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع دول كبرى وجاذبة للاستثمار	وزارة الخارجية - وزارة المالية	٢٤ شهراً
٨- تخصيص وحدة لخدمة المستثمرين الأجانب في الضرائب	إنشاء مكتب متخصص لتقديم الدعم والاستشارات الضريبية للمستثمرين	مصلحة الضرائب المصرية	٦ أشهر
٩- تقييم دوري لأثر الحوافز الضريبية على الاستثمار	إعداد تقارير سنوية حول العائد الاقتصادي للحوافز المقدمة	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	سنوياً
١٠- إطلاق برامج تدريب للمستثمرين حول النظام الضريبي المصري	تنفيذ ورش عمل ودورات تعريفية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد الاقتصادية	هيئة الاستثمار - وزارة التعليم العالي	٩ أشهر

المراجع

- احمد، نضال رؤوف. (٢٠٢٠): الحوافز الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، العدد ٤٥.
- بن جلول، خالد، وبخاشة موسى، بضياف عبد المالك، (٢٠١٨): الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر آلية فعالة للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لسياسات الانتقال والآثار في ضوء بعض التجارب الدولية، جامعه عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، يومي ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٨.
- بيبرس، محمد السيد محمد عطية. (٢٠٢٢): الجناح الضريبية الدولية بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٣، كلية الشريعة والقانون بدمهور، جامعة الأزهر.
- الجريدة الرسمية: قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الصادر في شأن البيئة بجمهورية مصر العربية. باب تمهيدي الفصل الأول أحكام عامة (مادة ١). الجريدة الرسمية العدد ٥ في ٣ فبراير ١٩٩٤م. ص ٢٥:٢٢٩.
- الجهني، عبد الرحمن بن محمد سليمان. (٢٠٢٣): دور الحوافز التشريعية والضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي، مجلة جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٠، العدد ٨٢.

حامد، فاطمة يوسف وآخرون. (٢٠٢٢): الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري في الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠). مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، مجلد ٢، العدد ١، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ص ٩٢: ١١٤
حسن، حسين سيد. (٢٠٢١): أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية "دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٣، العدد ١، المعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات والإدارة - أكاديمية الفراعنة.

الدسوقي، محمود سراج إبراهيم. (٢٠١٩). الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم، الأنواع، النظريات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ١٤٤.
السيد، ضياء الدين صري حسن (٢٠٢٤): البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء وأثره على السياسة البيئية في مصر، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا الأشراف، جامعة الأزهر، العدد ٢٨، الجزء ٥، ص ٥٣-١١٨.

عودة، رحمه فتحي إبراهيم مفيد ظاهر؛ عبد الناصر نور. (٢٠٢٣): أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد ٧، العدد ٢.
قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧.
قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣ (تابع) في ٩ يونيو سنة ٢٠٠٥.
الفتية، ريم عبد الله. (٢٠٢١): معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ٥، العدد ٢٤، ص ٨٠.
قويدري، محمد. (٢٠٠٥): تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ٣.

متولي، إبراهيم حسن المغربي. (٢٠١١). دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
محمود، نيفين حسين محمد. (٢٠٢٣): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٢١): المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد ٢، ص ١٦٧٩
منتدى السياسات العامة. (٢٠٢٤): دور الحوافز في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٢، ص ٣٢ - ٣٥.

John Morelli, "Environmental Sustainability: A Definition for Environmental Professionals", Journal of Environmental Sustainability, Vol.1, Article2,2011.

Kavita Wadhwa: Sudhakara Reddy S, "Foreign Direct Investment into Developing Asian Countries: The Role of Market Seeking. Resource Seeking and Efficiency Seeking Factors", International Journal of Business and Management Vol. 6, No. II; November 2011, PP 219:226.

Khalid Haider Abd ali. (2023): Analyzing the Reality of Iraq's Investment Environment and Measuring the Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment Rates for the Period (2005-2020), Vol. 7 No. 1 (2023): The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia Section.

Reza Octavia Kusumaningtyas, James Kalimanzila. (2023): The Impact of Tax Incentive on Increase Foreign Direct Investment journal contrariusactus, Vol 1, No 2.

^١ <https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report>
أحمد إسماعيل، (٢٠٢٤): الاستثمار الأجنبي المباشر طريق مصر لجذب موارد دولية، شبكة cnn الإخبارية، متاح على <https://cnnbusinessarabic.com/economy/71218>

منظمة الهيدروجين الأخضر، (٢٠٢٥): رؤية الهيدروجين الأخضر، متاح على <https://gh2-org.translate.google/countries/egypt>
الموقع الرسمي للأمم المتحدة، (٢٠٢٥): بيانات مناخ الاستثمار لعام ٢٠٢٤: مصر، متاح على <https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/egypt>
موقع رئاسة الجمهورية، (٢٠١٨): إنشاء محطة محولات بنبان (١) للطاقة الشمسية بأسوان، متاح على <https://www.presidency.eg>
موقع وزارة البيئة <https://www.eaaa.gov.eg/Topics/86/35/Details>

TAX INCENTIVES AND THEIR IMPACT ON FOREIGN DIRECT INVESTMENT DECISIONS IN EGYPT

Salwa S. Kamel⁽¹⁾; Mohamed K. Abu Ajwa⁽²⁾; Ibrahim S. El-Masry⁽³⁾;
Khaled F. Gaber⁽⁴⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Sadat Academy for Management Sciences 4) Modern University for Technology and Information

ABSTRACT

The study aimed to examine the extent to which tax incentives influence foreign direct investment (FDI) decisions in Egypt, and to analyze the legal and regulatory framework governing these incentives, as well as their alignment with international standards that promote FDI. It also sought to assess the impact of each type of incentive on investors' decisions across different economic sectors. The study employed a descriptive analytical approach and targeted a purposive sample of experts and specialists in the fields of economics, taxation, and investment. An online questionnaire was distributed to collect data. The results revealed a statistically significant positive relationship between tax incentives and FDI decisions, as well as a significant relationship between the legal and regulatory dimension of the incentives and those decisions. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is the need for a comprehensive and periodic review of the existing tax incentive system to ensure its alignment with both local and global economic developments, regional competition standards, and the needs of foreign investors. This review should be carried out in coordination between the relevant tax and investment authorities. Additionally, the study recommends the preparation and publication of an official unified guide that includes all available tax incentives, categorized by sector, geographic location, and type of activity, with a clear explanation of related conditions and procedures, to enhance transparency and facilitate investor decision-making.

Keywords: Tax incentives; Foreign direct investment; Environment; Sustainable development.